وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 13 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

متداولو الخام يتطلعون لتوقف تعثر انتعاش النفط مع ارتفاع الطلب

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمستثمرون يتطلعون لتوقف تعثر انتعاش النفط، بعد أن اغلق خامي النفط القياسيين برنت، والامريكي على انخفاض في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت عند 82.79 دولار، و78.26 دولار للبرميل، على التوالي، والذي أرجعه بعض المتداولين إلى حد كبير إلى الدعم الفني، يوم الجمعة وسط توقعات غائمة لأساسيات النفط الخام. وبعد عدة أسابيع من الانخفاضات، عاودت أسعار النفط الارتفاع مرة أخرى بسبب مزيج من المخاطر الجيوسياسية، وارتفاع الطلب، والمخاوف بشأن العرض.

ولا يزال التجار يتصارعون مع تقرير المخزون الأمريكي المختلط الذي أظهر انخفاض المخزونات الإجمالية بينما تأخرت علامات الطلب على الوقود. وتجتمع منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها مطلع الشهر المقبل لاتخاذ قرار بشأن الإنتاج في النصف الثاني، وهي خطوة يمكن أن تكون بمثابة المحفز الرئيسي التالي للنفط. وقال فرانك مونكام، كبير مديري المحافظ في أنتيمو: "تتجه كل الأنظار الآن نحو أوبك، لذلك من المرجح أن نبقى ضمن النطاق خلال الأسبوعين المقبلين".

وتحجب المكاسب الأخيرة للنفط الخام تحركات الأسعار الضعيفة نسبيًا، مع تسجيل العقود الآجلة أصغر نطاق تداول أسبوعي لها منذ مارس. وقد تخلت الأسعار عن الكثير من العلاوات بسبب التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط، مع تحول التركيز إلى فائض واضح في المعروض من بعض أنواع النفط الخام.

وتعكس مقاييس السوق أيضًا التوقعات الأساسية الغامضة للنفط. وتضاءلت ربحية تحويل النفط الخام إلى وقود مثل البنزين إلى أدنى علاوة منذ فبراير. تستمر انحرافات الخيارات في إظهار تحيز نحو عمليات البيع، والتي تستفيد من انخفاض الأسعار.

ومع ذلك، فإن الفارق الفوري لخام غرب تكساس الوسيط -الفجوة بين أقرب عقدين- يبلغ 50 سنتا للبرميل في هيكل السوق الصعودي للتخلف. لم يتغير هذا كثيرًا خلال الأسبوع، ولكنه أقل مما كان عليه قبل شهر، عندما كان قريبًا من دولار واحد. وخفضت صناديق التحوط بشكل كبير رهاناتها الصعودية على خام برنت، مع انخفاض المراكز الطويلة فقط بمقدار 53341 إلى 341835 خلال الأسبوع المنتهي في 7 مايو، وفقًا لأرقام من بورصة لندن للعقود الآجلة، وهو أدنى مستوى في حوالي ثمانية أسابيع، وسط انحسار التوترات في الشرق الأوسط وضعف الطلب. وتراوحت أسعار خام برنت حول أدنى مستوياتها في سبعة أسابيع دون 80 دولارًا، ومن المقرر أن تتخذ أوبك+ قرارًا بشأن تخفيضات الإمدادات في أوائل يونيو. ويعكس تراجع الرهانات الصعودية على خام برنت آثار كبيرة على سوق الطاقة العالمية، حيث يمكن أن يؤثر على أسعار النفط ويؤثر على الاقتصاد العام. وإن فترة طويلة من انخفاض أسعار النفط يمكن أن يكون لها عواقب بعيدة المدى على البلدان المنتجة للنفط والاقتصاد العالمي ككل. ويعزى انخفاض الرهانات الصعودية إلى تراجع التوترات في الشرق الأوسط وغموض التوقعات الأساسية، مما أدى إلى انخفاض الأسعار. وتراوحت أسعار خام برنت حول أدنى مستوياتها في سبعة أسابيع دون 80 دولارًا منذ الأول من مايو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بالإضافة إلى ذلك، خفضت صناديق التحوط رهاناتها الصعودية على البنزين إلى أدنى مستوى لها خلال ستة أشهر، بسبب الطلب الضعيف على وقود السيارات. على الرغم من هذا الانخفاض، قدمت التقنيات الفنية لسوق النفط الخام بعض الدعم، حيث أظهرت مؤشرات القوة النسبية أن النفط الخام كان في منطقة ذروة البيع.

علاوة على ذلك، قامت المملكة العربية السعودية برفع أسعار النفط، ويتوقع التجار أن تستمر منظمة أوبك في خفض الإمدادات. وتحتفظ مجموعة أوبك+، التي تمتلك حصة 41% من إمدادات النفط العالمية مقارنة بـ 27% فقط لأوبك حتى نهاية عام 2023، حاليًا بحوالي 2.2 مليون برميل يوميًا من السوق بحلول نهاية النصف الأول من هذا العام ومن المقرر أن تقرر في أوائل يونيو كيفية المضي قدمًا في تخفيضات الإنتاج المستمرة في النصف الثاني. ويتوقع بنك جولدمان ساكس أن تظل إمدادات الخام السعودي مستقرة عند 9 ملايين برميل يوميا في يوليو، مقابل توقعاتهم السابقة البالغة 9.2 مليون برميل يوميا، وأنه من غير المرجح أن تقوم أوبك+ بزيادة الإنتاج في اجتماع يونيو. وقال البنك أنه لم يعد يتوقع أن تعلن أوبك+ عن تفكيك جزئي لتخفيضات الإنتاج الطوعية في يونيو. وقال البنك إن المخزونات فاجأت مؤخرًا بالاتجاه الصعودي، ونتيجة لذلك، يقدر نموذجهم الآن فرصة بنسبة 37٪ فقط لاتخاذ قرار زيادة الإنتاج في يونيو.

وقال بنك جولدمان ساكس في مذكرة إنه لا يزال يتوقع أن تظل العقود الآجلة لخام برنت في نطاق 75 إلى 90 دولارًا للبرميل في معظم السيناريوهات ويتوقع أن يبلغ متوسطها 82 دولارًا في عام 2025. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، اليوم الثلاثاء، إنه لا توجد مناقشات بشأن زيادة إنتاج النفط من قبل أوبك+.

ويشير وارن باترسون، وإيوا مانثي، الاستراتيجيان لدى بنك آي ان جي، إلى أن "ضعف الأسعار يزيد من احتمالية قيام أعضاء أوبك+ بتجديد تخفيضاتهم الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا إلى النصف الثاني من العام، مما يهدد بإفراط في تشديد السوق في وقت لاحق من عام 2024، على افتراض عدم وجود أي مفاجآت هبوطية على جانب الطلب". ومع ذلك، فإنهم يشيرون أيضًا إلى أن "الانتخابات الأمريكية في نهاية العام يمكن أن تؤثر أيضًا على الاختيار الذي يتخذه أعضاء أوبك+".

وبشكل عام، فإن انخفاض الرهانات الصعودية من قبل صناديق التحوط وانخفاض أسعار خام برنت هما نتيجة لانخفاض التوترات الجيوسياسية وضعف الطلب، مما أدى إلى انخفاض علاوة المخاطرة على النفط الخام. وبينما تستعد أوبك+ لاتخاذ قرارات بشأن تخفيضات العرض في الأشهر المقبلة، فإن التفاعل بين العوامل الجيوسياسية وتوقعات الطلب وتقنيات السوق سيستمر في تشكيل مسار أسعار النفط في عام 2024.

وفي التطورات المحركة لأسواق النفط، أكدت شركة الطاقة الكبرى، شل ومقرها المملكة المتحدة بيع مصفاة بوكم البالغة طاقتها 237 ألف برميل يوميًا في سنغافورة إلى شركة التجارة العالمية جلينكور وشركة الكيماويات الإندونيسية شاندرا أستي في صفقة تبلغ قيمتها حوالي مليار دولار.

وارتفعت واردات الصين من النفط على أساس سنوي إلى حوالي 10.88 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، بزيادة 5.5% مقارنة بأبريل 2023، مع تعزيز نشاط المصافي بسبب النشاط المرتفع خلال عطلة عيد العمال وكذلك تحسن نشاط التصنيع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأصدرت وزارة الطاقة الأمريكية طلبًا لإعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي الآن بعد انخفاض أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى 79 دولارًا للبرميل، سعيًا لشراء 3.3 مليون برميل من النفط للتسليم في أكتوبر إلى منشأة التخزين بيج هيل.

ووافقت شركة تجارة السلع العالمية ترافيجورا على توسيع ملكيتها لشركة جرينيرجي للديزل الحيوي ومقرها المملكة المتحدة بعد شراء أعمال الشركة الأوروبية، والتي تستحوذ الآن على جميع الأصول الكندية مقابل مبلغ لم يكشف عنه.

ومن المتوقع أن يشهد سوق البلاتين أكبر نقص في العرض منذ 10 سنوات، حيث تنتج روسيا كميات أقل ويظل الطلب الصناعي ثابتًا، وفقًا لشركة جونسون ماثي لصناعة المحفزات، مع اتساع العجز إلى 598 ألف أونصة من 518 ألف أونصة في العام الماضي.

وارتفعت أسعار الكهرباء في تكساس بما يقرب من 100 ضعف هذا الأسبوع، حيث أعلنت شركة إيركوت أن الأسعار الفورية في المركز الشمالي قفزت إلى 3000 دولار لكل ميجاوات في الساعة، حيث أدى الطقس الدافئ غير المعتاد إلى تعزيز الطلب على التبريد وسط ضعف أداء توليد طاقة الرياح.

ومع استمرار الحكومة المكسيكية في إبقاء شركة النفط الوطنية بيميكس واقفة على قدميها على الرغم من حوالي 45 مليار دولار من الديون المستحقة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، قالت وزارة المالية في البلاد إنها تريد أن يكون لها دور أكبر في قرارات الاستثمار المتخذة.

وعلى الرغم من قرار أرامكو السعودية بتقليص توسع طاقتها الإنتاجية، أعلنت عملاقة الطاقة عن زيادة بنسبة 23.8٪ في الإنفاق الرأسمالي في الربع الأول من عام 2024، مدعومة باستثمارات جديدة في الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة والوقود منخفض الكربون. وفازت شركات صينية بعطاءات للتنقيب في خمسة حقول للنفط والغاز العراقية يوم السبت في جولة تراخيص للتنقيب عن النفط والغاز كانت تهدف في المقام الأول إلى زيادة إنتاج الغاز للاستخدام المحلي. كما استحوذت شركة كردية عراقية على اثنين من المشاريع الـ 29 المطروحة للاستحواذ عليها في جولة التراخيص التي استمرت ثلاثة أيام في وسط وجنوب وغرب العراق، والتي تشمل لأول مرة منطقة استكشاف بحرية في مياه الخليج العربي في البلاد. ويهدف العراق إلى جذب استثمارات بمليارات الدولارات لتطوير قطاع النفط والغاز في الوقت الذي يتطلع فيه إلى زيادة إنتاج البتروكيماويات المحلي وإنهاء واردات الغاز من إيران المجاورة التي تعد أساسية حاليًا لإنتاج الطاقة.

وقال فلاح العامري، مستشار رئيس الوزراء العراقي لقضايا النفط والغاز، إن الحكومة تأمل أن ترفع المشاريع الجديدة إنتاج النفط إلى 6 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2030 من حوالي 5 ملايين حاليا. وتريد الحكومة أيضًا أن تنتج المشاريع ما يكفي من الغاز الطبيعي حتى يتمكن العراق من إنهاء الواردات، إلى جانب خطط القضاء على حرق الغاز بالكامل بحلول عام 2030. وقال العامري "من السابق لأوانه الحديث عن صادرات (الغاز) ونريد تحقيق الاكتفاء الذاتي".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تمديد تخفيضات إنتاج أوبك+ يرتبط بمخاوف زخامة إمدادات منافسيها

الرياض

من المرجح أن تبقي السعودية وحلفاؤها في أوبك+ إنتاج النفط دون تغيير لثلاثة أشهر أخرى عندما يراجع الوزراء مخصصات الإنتاج في الأول من يونيو القادم. ولم يتحقق حتى الآن تشديد الإمدادات النفطية واستنفاد المخزونات الذي كان متوقعا على نطاق واسع في بداية العام. وتظل مخزونات النفط الخام وأسعار العقود الآجلة وفروق الأسعار جميعها عند مستويات مماثلة لما كانت عليه قبل عام، مما يجعل الزيادة الكبيرة في الإنتاج غير محتملة. ومع ذلك، قد تقرر المجموعة أنها بحاجة إلى إلغاء بعض تخفيضات الإنتاج في العام الماضي لاستباق زيادة أخرى في الإنتاج من الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وجويانا وتجنب التنازل عن المزيد من حصة السوق. لكن ظروف السوق الحالية تعني أن أي زيادة من المرجح أن تكون رمزية، في غياب تحول شامل في الاستراتيجية لزيادة الكميات وقبول أسعار أقل. وبلغ متوسط العقود الآجلة لخام برنت لشهر أقرب استحقاق 84 دولارًا للبرميل حتى الآن في مايو، مما يجعلها تتماشى تمامًا مع المتوسط منذ بداية القرن بعد تعديل التضخم. وارتفعت الأسعار بمقدار 6 دولارات فقط للبرميل، أو 7 %، مقارنة بالعام الماضي عندما كانت المجموعة تخطط لخفض الإنتاج لتعزيز الأسعار. تم تداول فروق أسعار خام برنت على مدى ستة أشهر بمتوسط تراجع قدره 3.54 دولارات (المئوي 86 لجميع الأشهر منذ عام 2000) حتى الآن في مايو مقارنة بـ 1.81 دولار (المئوي الـ 60) هذا الشهر في عام 2023. ويعني التخلف المتزايد أن المتداولين يرون أن السوق أكثر إحكامًا إلى حد ما مما كان عليه في عام 2023 مع احتمالية أكبر لنفاد المخزون خلال بقية عام 2024. لكن التراجع بدأ ينهار في الأسابيع الأخيرة وقد تقلص بالفعل من متوسط قدره 4.86 دولارات (النسبة 95 المئوية) في أبريل. وعلى الرغم من تزايد التوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مما تسبب في ارتفاع مؤقت في علاوة أسعار مخاطر الحرب، لم يكن هناك أي تأثير فعلي على إمدادات النفط، وتلاشت العلاوة إلى حد كبير، وتم تغيير مسار حركة الناقلات من البحر الأحمر وخليج عدن حول رأس الرجاء الصالح لتجنب هجمات الطائرات بدون طيار والصواريخ من المقاتلين الحوثيين المتمركزين في اليمن. وفي الولايات المتحدة، وصلت مخزونات الخام التجارية إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في هذا الوقت من العام الماضي تقريبًا وقريبة من المتوسط الموسمي للسنوات العشر السابقة. وبلغت مخزونات الخام التجارية 461 مليون برميل في 26 أبريل مقارنة مع 460 مليون برميل قبل عام.

وكانت مخزونات النفط الخام أقل بمقدار 5 ملايين برميل فقط (1- ٪ أو 0.11- انحراف معياري) عن المتوسط الموسمي السابق للعشر سنوات. ولم تكن هناك أي علامات على انخفاض كبير ومستدام في المخزونات مما قد يشير إلى نقص العرض في السوق. ويتم الاحتفاظ بمعظم مخزونات الخام الأميركية في مصافي ساحلية وصهاريج على طول خليج المكسيك، وهي أيضًا المنطقة الأكثر تكاملاً مع السوق العالمية المنقولة بحرًا. وبلغت مخزونات خليج المكسيك 262 مليون برميل في 26 أبريل، بزيادة 6 ملايين برميل فقط عن نفس الفترة من العام الماضي و15 مليون برميل (6+ % أو 0.57+ انحرافات معيارية) فوق المتوسط الموسمي لمدة 10 سنوات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

والولايات المتحدة ليست السوق العالمية بأكملها، لكن بالنظر إلى الكفاءة التي ينقل بها التجار البراميل لاستغلال التناقضات المحلية بين الإنتاج والاستهلاك، فهي علامة جيدة للتوازن العالمي. وتشير مخزونات الخام الأميركية وأسعار العقود الآجلة العالمية وإلى حد ما تراجع فروق الأسعار إلى سوق قريب إلى حد ما من التوازن. ومن المؤكد أن المستثمرين في المحافظ الاستثمارية يعتقدون ذلك، مع تساوي المخاطر الصعودية والسلبية التي تتعرض لها الأسعار تقريباً. وفي 23 أبريل، احتفظت صناديق التحوط ومديري الأموال الآخرين بمركز طويل صافي في العقود الآجلة والخيارات المرتبطة بأسعار النفط الخام بما يعادل 453 مليون برميل (المئوي السادس والأربعون لجميع الأسابيع منذ عام 2013). ويشدد وزراء ومسؤولون كبار في أوبك على أن سياسة المجموعة هي أن تكون استباقية ومتطلعة للمستقبل. وقد يكون هذا صحيحاً عندما يتعلق الأمر بخفض الإنتاج لتجنب زيادة المخزونات الفائضة وتحقيق استقرار الأسعار.

ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بزيادة الإنتاج، انتظرت المجموعة عادة حتى تنخفض المخزونات وترتفع الأسعار بشكل كبير بالفعل. وفي هذه الحالة، يشير اقتراب المخزونات والأسعار من المتوسط طويل الأجل إلى أنه من المرجح أن يقرر الوزراء إبقاء الإنتاج دون تغيير، بناءً على سلوكهم في الماضي.

وفي العقد الماضي، أدت تخفيضات إنتاج أوبك + إلى دعم الأسعار ودعم النمو المستمر في الإنتاج من خارج المجموعة خاصة في نصف الكرة الغربي. وأعرب بعض أعضاء المنظمة عن مخاوفهم بشأن فقدان حصتهم في السوق ودفعوا لزيادة الإنتاج.

وإذا قرر الوزراء في نهاية المطاف أن خسارة حصة السوق قد تجاوزت الحد، فيمكنهم الاستشهاد بالطلب المتوقع الأقوى والانخفاض المتوقع في المخزونات في المستقبل لتبرير زيادة الإنتاج. وهذا من شأنه أن يكشف عن تغيير كبير في الاستراتيجية لإعطاء الأولوية للحجم على الأسعار وليس هناك ما يشير إلى ذلك حتى الآن. ومع ذلك، إذا قررت أوبك+ الإعلان عن زيادة في الإنتاج، فمن المرجح أن تكون صغيرة ورمزية.

وعلى صعيد آخر، قال الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص إن نهاية النفط ليست في الأفق، إذ أن وتيرة نمو الطلب على الطاقة تعني أن البدائل لا يمكن أن تحل محله بالحجم المطلوب، ويجب التركيز على خفض الانبعاثات وليس خفض استخدام النفط. وقال، في مقالة رسمية حديثة تفند مزاعم قرب ذروة النفط، إذا اختفى النفط غداً، فلن يكون هناك وقود طائرات أو بنزين أو ديزل. وسوف تتقطع السبل بالسيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي والحافلات والشاحنات. وسيتم إيقاف الطائرات التي تعمل بوقود الطائرات، وسوف تتوقف السكك الحديدية للشحن والركاب التي تعمل بالديزل. وسوف تتعرض صناعة الشحن، التي تنقل البضائع والركاب، للدمار. وأضاف الغيص، لن يكون هناك أي فائدة من استدعاء خدمات الطوارئ، وستكون غالبية سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء وسيارات الشرطة ومروحيات الإنقاذ ومركبات الطوارئ الأخرى ساكنة. كما ستختفي معظم الهواتف وأجهزة الكمبيوتر لأن مكوناتها البلاستيكية مشتقة من النفط، لذلك سيكون من الصعب العثور على طريقة للتواصل مع خدمات الطوارئ على أي حال. وسيتوقف قطاع البناء، حيث ستتعطل المركبات التي تعمل بالديزل، وستظل الحفارات والجرافات والشاحنات القلابة والرافعات وخلاطات الأسمنت والبكرات والرافعات المدمجة ثابتة. ولن يكن من الممكن بناء منازل أو مباني جديدة أو إجراء أعمال صيانة حيوية لها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وإذا اختفى النفط غداً، فسوف تختفي معه المنتجات النفطية، وهذا من شأنه أن يؤثر على إنتاج السيارات الكهربائية. وبصرف النظر عن تعطيل سلاسل التوريد، فإن هيكل بطاريات "الليثيوم أيون" سوف يتأثر وبعض أجزائها مصنوعة عادةً من منتجات البولي إيثيلين أو البولي بروبيلين القائمة على النفط. وسوف يتوقف وجود المطاط الصناعي المشتق من النفط والمستخدم في إطارات السيارات والدراجات. وأضاف الغيص، وإذا اختفى النفط غداً، فسوف يدمر إنتاج الغذاء حيث إن العديد من المركبات الضرورية في الزراعة -الجرارات، وآلات جز العشب، والحصادات، والمكبسات، والرشاشات، والبذارات- ستتوقف عن العمل. ولن تتوفر عبوات المواد الغذائية اللازمة للتخزين والحفظ. ويستخدم فحم الكوك البترولي، وهو منتج ثانوي في تكرير النفط، كمادة وسيطة في تصنيع الأسمدة الاصطناعية، والتي تعتبر مهمة في زيادة إنتاجية المحاصيل. ومن المرجح أن يترتب على ذلك نقص الغذاء والتأثيرات.

وإذا اختفى النفط غداً، فسيكون الأمر كارثياً على الخدمات الصحية في كل مكان. وسيفتقر الموظفون إلى القدرة على الحركة، وستتقطع السبل بالإمدادات الأساسية. وبعيدًا عن وسائل النقل، يعد البترول مادة خام أساسية للأدوية، والبلاستيك، والإمدادات الطبية، والأنابيب الطبية، والمحاقن الطبية، والمواد اللاصقة، وبعض الضمادات، والمطهرات، ومعقمات الأيدي، ومواد التنظيف، والأطراف الصناعية، وصمامات القلب الاصطناعية، وأقنعة الإنعاش، والسماعات الطبية، وماسحات التصوير بالرنين المغناطيسي، وأقلام الأنسولين، وأكياس الحقن، وتغليف الأدوية، وأقنعة الوجه، ومعدات الحماية الشخصية مشتقة إلى حد كبير من المواد البترولية. وعادةً ما تحتوي المعدات المستخدمة في الأبحاث الطبية مثل المجاهر وأنابيب الاختبار والنظارات الواقية على مكونات مشتقة من البترول.

وبين بأن التركيب الكيميائي الذي ينتج الأسبرين بالبنزين المشتق من البترول. ويتم تحويل البنزين إلى الفينول، والذي بدوره يتحول إلى حمض الساليسيليك. ثم يتم تحويله إلى حمض أسيتيل الساليسيليك، والذي يعرفه العالم باسم الأسبرين. ومن الصعب تصور مستشفى حديث بدون هذه المجموعة من المنتجات البترولية الأساسية.

وإذا اختفى النفط غدًا، فسوف تتأثر صناعة الطاقة المتجددة، وسوف تختفي الألياف الزجاجية أو الراتنج أو البلاستيك اللازم لبناء معظم توربينات الرياح. وسوف يختفي الإيثيلين المستخدم في إنتاج الألواح الشمسية. وستصبح معظم مركبات التعدين -الشاحنات الكبيرة وأجهزة الحفر الدوارة وأجهزة حفر الصخور- اللازمة لاستخراج المعادن المهمة التي يعتمد عليها إنتاج محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية ومزارع الرياح والمركبات الكهربائية، ساكنة. وسيكون الوصول إلى أي مكان أمرًا صعبًا، حيث سيختفي الأسفلت الذي يمهد الطرق وممرات المشاة. وإذا اختفى النفط غداً، فسوف نفقد ملايين الوظائف، وسوف تستنزف عائدات الضرائب، ويتقلص الإنتاج الصناعي، وسوف يسير النمو الاقتصادي في الاتجاه المعاكس، وسوف تتفاقم محنة الفقراء في الوقود.

وشدد الغيص القول: "علينا أن نكون حذرين من تعريض الحاضر للخطر، باسم إنقاذ المستقبل. ومن المهم أن نفهم جميعًا تمامًا الفوائد الهائلة التي يستمر النفط والمنتجات النفطية المشتقة منه في تقديمها للشعوب والدول في جميع أنحاء العالم".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مجلس التعاون: رؤية دول الخليج تهدف لتقليل الاعتماد على النفط

الاقتصادية

أكد جاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون على أن الرؤية الإستراتيجية الشاملة للتنوع الاقتصادي التي وضعها قادة دول الخليج، تهدف إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط، إذ شملت على رؤى لمجموعة واسعة من المبادرات والإصلاحات في مختلف القطاعات، وهي مصممة ليس فقط لبناء هياكل اقتصادية مرنة ولكن لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا. جاء ذلك خلال مشاركته في مؤتمر "مبدعي الخليج 2024"، الذي أقيم بتنظيم من ملتقى الديوان، في جامعة هارفارد الأمريكية، من 10 إلى 12 مايو الجاري، بحضور عدد من القيادات الخليجية في القطاعين الحكومي والخاص. وقال البديوي: دول الخليج تضع نفسها كمركز رقمي تنافسي على الخريطة العالمية، مدعومة بموقعها الجغرافي الملائم وسكانها الشباب، حيث إن الموقع الإستراتيجي الذي يضاف إليه بنية تحتية صلبة، يمهد الطريق لدول المجلس لجذب شراكات دولية تدعم أهدافنا التنموية طويلة المدى، وهذا النهج الحيوي هو لاستدامة النمو الاقتصادي وضمان بقاء اقتصاداتها قوية في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية والتحديات الإقليمية.

واستعرض بعض الحقائق والأرقام التي تدعم هذه المبادرات وتؤكد التقدم الذي أحرزته دول مجلس، ومنها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة، والاتحاد الجمركي، كما تم تحقيق إلغاء الضرائب الجمركية بين الدول الأعضاء، والإنجازات الاقتصادية العديدة والمكانة العالمية، والشراكات الإستراتيجية وفرص الاستثمار، وتوسيع آفاق التجارة العالمية، والتحديات والاستقرار الإقليمي، إضافة إلى إنجازات الاقتصاد الرقمي لدول مجلس التعاون والجهود الجماعية.

وأشار إلى مشاريع التنمية الحضرية في دول المجلس، مثل "نيوم" إذ تم تصميم هذه المدن الذكية لتحسين استخدام الطاقة وتقليل النفايات وتنفيذ الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتبسيط الإدارة الحضرية، ما يؤكد التزام دولنا بالتخطيط الحضري المستدام والمتقدم تقنيا، إضافة إلى التركيز المتزايد على الأمن السيبراني للحماية من الأخطار المتزايدة والحفاظ على الثقة في الاقتصاد الرقمي، إذ يمهد هذا التحول الطريق لمستقبل يدفع الابتكار التكنولوجي والتكامل الرقمي نحو النمو الاقتصادي، لإيجاد فرص عمل مرتبطة بالتكنولوجيا، ويجذب شركات التكنولوجيا العالمية، ما يضع دول مجلس التعاون في موقع يؤهلها للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل والقدرة التنافسية العالمية.

وقال إن هذه البرامج التي حققتها دول الخليج في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل، توضح عملية التحول من اقتصادات معتمدة على النفط إلى اقتصادات متنوعة، كما أن دول المجلس تواصل تعزيز مساعيها وتقوية العلاقات الدولية، خاصة مع الشركاء المحوريين، والتطلع إلى استمرار التعاون والنمو المتبادل مع جميع الشركاء في العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

أسواق النفط تترقب أول تقرير معدل لـ «أوبك» يعتمد على بيانات «أوبك+» الثلاثاء

تستعد منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، إطلاق تقريرها الشهري، الثلاثاء المقبل، بعد إجراء تعديلات مهمة عليه بالاعتماد بشكل رئيس على بيانات الطلب على نفط "أوبك+" مجتمعة بدلا من طلب "أوبك".

وتمتلك "أوبك+" حصة 41% من إمدادات النفط العالمية، مقارنة بـ 27% فقط لـ"أوبك" فقط بدءا من نهاية عام 2023، عندما غادرت أنجولا "أوبك".

وينعقد اجتماع "أوبك+" الوزاري الموسع القادم في الأول من يونيو المقبل، ويحجب التحالف حاليا نحو 2.2 مليون برميل يوميا من السوق بحلول نهاية النصف الأول من العام الجاري، ومن المتوقع أن يقرر في أوائل يونيو كيفية المضي قدما في تخفيضات الإنتاج المستمرة في النصف الثاني من العام الجاري.

وفي بيانات سابقة، توقعت أن يصل الطلب على "أوبك+" إلى نحو 43.2 مليون برميل يوميا في عام 2024، وهو ما يزيد بنحو 0.9 مليون برميل يوميا عن المستوى المقدر لـ2024.

كما توقعت أن يرتفع الطلب على خام "أوبك+" في 2025 إلى نحو 44.0 مليون برميل يوميا، بزيادة 800 ألف برميل يوميا مقارنة بالرقم المتوقع لعام 2024.

في سياق متصل بالقطاع، قال لـ"الاقتصادية" مختصون ومحللون نفطيون: إن "أوبك" أقدمت على خطوة جديدة مهمة، وهي استبدال توقعات الطلب على نفط "أوبك" بالطلب على خام "أوبك+" بدءا من تقريرها الشهري الذي يصدر يوم الثلاثاء المقبل عن سوق النفط الذي يحظى بمتابعة وثيقة. وأوضحوا أن هذا التعديل المرتقب في التقرير الشهري للمنظمة، يشير إلى أن "أوبك" لا تزال ملتزمة تجاه تحالف "أوبك+" الأوسع لإدارة العرض في السوق بشكل منسق ومشترك. وتوقع المختصون أن يتم نشر التغيير في توقعات كمية الخام التي تحتاج "أوبك" لإنتاجها، لتحقيق صورة متوازنة بين العرض والطلب في السوق بشكل تفصيلي وواف في تقرير سوق النفط الشهري لشهر مايو. وهنا ذكر لـ"الاقتصادية" لوكاس برترهر مدير العلاقات الدولية في شركة "أو إم في" النمساوية للنفط والغاز، أن "أوبك" تتطور في بياناتها بشكل جيد، وتلبي احتياجات السوق، ولأول مرة نشرت تقييما للطلب على خام "أوبك+" في تقرير أبريل إلى جانب توقعات الطلب على خام "أوبك"، ثم أعلنت أنه بدءا من شهر مايو ستنشر تقديرات الطلب على خام "أوبك+"، لأن الطلب عليه أصبح أكثر أهمية لتقييم أرصدة السوق بشكل أكثر تفصيلا. من ناحيته، قال لـ"الاقتصادية" سوون يونج مدير سابق في شركة "فيتنام بتروليوم": إن أساسيات السوق النفطية جيدة ومتوازنة رغم التحديات والأخطار الجيوسياسية الراهنة، مشيرا إلى أنه "لم تؤدّ أي من هذه الأحداث إلى تعطيل إمدادات تدفقات النفط الفعلية بشدة".

بدوره، ذكر لـ"الاقتصادية" دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة "تكنيك جروب" الدولية، أن أسعار النفط شهدت تقلبات وقاومت ضغوطا صعودية، مشيرا إلى أن أسعار النفط التي اتجهت نحو الانخفاض منذ منتصف أبريل الماضي، تتعرض لضغوط، لأن الإمدادات تمكنت من الوصول إلى العملاء، رغم الاضطرابات في خليج عدن والهجمات على مصافي النفط في روسيا والمخاوف العالمية بشأن الحرب على غزة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

الصين تطور أول نظام للهيدروجين السائل المركب بالسيارات فئة 100 كيلوجرام

ذكرت الشركة الصينية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء، أن بكين نجحت في تطوير أول نظام للهيدروجين السائل المركب بالسيارات من فئة 100 كيلوجرام، ما يرمز لتحقيق اختراق جديد في قطاع المواصلات بالبلاد،

وأضافت الشركة التي طورت النظام المذكور بحسب وكالة "شينخوا"، أنه وبوصفه أحد المكونات الأساسية للشاحنات الثقيلة العاملة بالهيدروجين السائل، يتم إنتاج النظام الجديد محليا بالكامل، حيث سيساعد الشاحنات الثقيلة التي تعمل بالهيدروجين على تحقيق مدى محسن يزيد على 1000 كيلومتر بمجرد شحنة واحدة فقط.

ومقارنة بالنظام السابق، يتميز النظام الجديد بزيادة بنسبة 20 % في حجم التخزين الفعلي، ضمن الأبعاد الإجمالية نفسها مع خفض التكاليف بأكثر من 30 %.

وقال خبير في الشركة المذكورة: إن النظام الجديد الذي يتميز بقدرة حمل تصل إلى 100 كيلوجرام من الهيدروجين، يتطابق مع المعايير الدولية من حيث جودة النظام، وكثافة تخزين الهيدروجين، ووقت التزود بالوقود.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

العراق يؤكد التزامه بـ«أوبك بلس» ولا يعارض تمديد تخفيضات الإنتاج

حسم وزير النفط العراقي، حيان عبد الغني، الجدل الذي أثير يوم السبت بعد نشر تعليقات له عن رفض بلاده الموافقة على أي تخفيضات جديدة في الإنتاج، عندما يجتمع تحالف «أوبك بلس» في يونيو (حزيران)، وذلك عبر تأكيده أن ما يثار حول عدم التزام العراق «عارٍ عن الصحة»، مشدداً في الوقت نفسه على أن «وزارة النفط تؤكد التزامها باتفاق خفض الإنتاج في (أوبك)». وكان كل من «بلومبرغ» و«رويترز» ذكرتا يوم السبت أن عبد الغني صرّح، خلال مؤتمر صحافي في بغداد خلال إطلاق جولة تراخيص للتنقيب عن النفط والغاز، أن العراق لن يدعم تمديد خفض إنتاج النفط خلال اجتماع «أوبك بلس» المرتقب، وأنه أوضح: «إننا لن نوافق على أي تجديدات لخفض الإنتاج في اجتماع (أوبك بلس) المقبل». وذكرت «بلومبرغ» أن عبد الغني قال إنه بلاده، ثاني أكبر منتج للنفط في «أوبك»، «نفّذت ما يكفي من تخفيضات الإنتاج»، ما يشير إلى أن بغداد ترفض التمديد. ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن عبد الغني قوله، في بيان، إن وزارة النفط «حريصة على تعاون الدول الأعضاء والعمل على تحقيق مزيد من الاستقرار في السوق النفطية العالمية من خلال الاتفاق على برامج الخفض الطوعي». وكان مصدر رفيع المستوى أبلغ «الشرق الأوسط»، في وقت سابق، أن ما نقل عن عبد الغني خاطئ، موضحاً أنه سيصار إلى إصدار بيان توضيحي في شأنه. ومن المقرر أن يجتمع أعضاء تحالف «أوبك بلس»، في مطلع شهر يونيو المقبل لاتخاذ قرار بشأن إنتاج النفط خلال الربع الثالث من العام. ومن المتوقع على نطاق واسع أن تقوم «أوبك» وحلفاؤها، بقيادة روسيا، بتمديد الحصص الحالية للمساعدة في تعزيز سوق النفط.

وكانت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج رحّبت خلال اجتماعها الـ53 بتعهد العراق وكازاخستان بتحقيق الامتثال الكامل والتعويض عن زيادة الإنتاج. وأشارت، في بيان، إلى أن الدول المشاركة، التي تجاوز إنتاجها السقف المتفق عليه خلال أشهر يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) ومارس (آذار)، ستقوم بتقديم خططها التفصيلية للتعويض إلى الأمانة العامة لـ«أوبك» بحلول 30 أبريل (نيسان). وأضافت، في بيان، أنها «ستواصل مراقبة الالتزام بتعديلات الإنتاج، حسبما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للدول الأعضاء في منظمة (أوبك) والدول المشاركة من خارجها، الذي انعقد في 4 يونيو 2023، وكذلك تعديلات الإنتاج الإضافية التطوعية، التي أعلنها عدد من الدول الأعضاء في (أوبك) والدول المشاركة من خارجها، في أبريل 2023، والتعديلات التي تلت ذلك في نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، وفبراير 2024».

وكان العراق قد واجه صعوبات في الامتثال لهدفه البالغ 4 ملايين برميل يومياً في الأشهر الأخيرة، الذي يتضمن خفضاً طوعياً قدره 223 ألف برميل يومياً من النفط عن مستويات الإنتاج لشهر ديسمبر (كانون الأول) 2023 في الجولة الأخيرة من تخفيضات التحالف.

وفي أبريل، ضخّ العراق 4.24 مليون برميل يومياً من النفط الخام، منها 200 ألف برميل يومياً من إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي، والذي تقول الحكومة الفيدرالية العراقية إنها لا تملك سلطة عليه.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لكن من خلال موافقته على سلسلة من التخفيضات خلال الأشهر المقبلة في 3 مايو (أيار) للتعويض عن الإنتاج الزائد منذ يناير، قال العراق إنه لا يزال ملتزماً باتفاق «أوبك بلس».

الشركات الصينية

وفي هذا الوقت، أعلنت وزارة النفط نتائج جولة تراخيص تطوير قطاع النفط والغاز، التي شملت 29 مشروعاً من أجل زيادة الإنتاج للاستهلاك المحلي. وكان قد تأهل أكثر من 20 شركة، بما في ذلك مجموعات أوروبية وصينية وعربية وعراقية. ولا تزال الشركات الصينية هي الوحيدة من بين الشركات الأجنبية التي تحصل على استثمارات في جولة التراخيص الحالية التي بدأت السبت، إذ حصدت فرصاً لتطوير 9 حقول نفط وغاز حتى الآن.

وأشارت الوزارة إلى فوز شركات صينية بـ4 استثمارات لاستكشاف حقول النفط والغاز.

وقال عبد الغني إن الشركة الصينية «سينوك - العراق» فازت باستثمار تطوير الرقعة 7 لاستكشاف النفط، الممتدة على مساحة 6300 كيلومتر مربع عبر محافظات الديوانية وبابل والنجف وواسط والمثنى بوسط وجنوب البلاد.

وأضاف أن «تشنهوا» و«أنتون» و«سينوبك» فازت باستثمارات تطوير حقول أبو خيمة في المثنى والظفرية في واسط وسومر في المثنى على الترتيب.

ووفق المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط العراقية، عاصم جهاد: «شملت فعاليات اليوم الثاني من جولة التراخيص، التنافس على 11 حقلاً ورقعة استكشافية، وهذه الرقع والحقول بدأت بحقل أبو خيمة في محافظة المثنى، التي أحيلت إلى شركة (زينوا) الصينية».

ونقلت وكالة الأنباء العراقية، الأحد، عن جهاد، قوله: «الآن يجري التنافس على رقعة العنز في محافظة الأنبار، كما سيجري التنافس اليوم على رقعة رقم 7 في محافظة الديوانية، وحقل الظفرية في محافظة واسط ورقعة سومر في محافظة المثنى وتل حجر في محافظة نينوى، وبالخانة في محافظة صلاح الدين وعنه في الأنبار، ورقعة رقم 11 في النجف الأشرف ورقعة الأنبار في محافظة الأنبار وحقل قلعة صالح في ميسان». وكان رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، دشّن السبت حفل إعلان تراخيص الجولة الخامسة التكميلية وكامل الجولة السادسة، التي تتضمن بمجملها 29 مشروعاً للحقول والرقع الاستكشافية النفطية والغازية، والتي تتوزع بين 12 محافظة. ويواجه العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بعد السعودية، صعوبات في تطوير قطاع النفط بسبب شروط العقود التي تعدّها شركات نفط كبرى كثيرة غير مواتية، فضلاً عن الصراع العسكري المتكرر في المنطقة وتركيز المستثمرين المتزايد على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الاحتياطي النفطي

وأعلنت وزارة النفط العراقية ارتفاع الاحتياطي النفطي العراقي إلى أكثر من 160 مليار برميل، مؤكدة أن العراق حقّق الاكتفاء الذاتي من الغاز السائل، وبدأ تصدير الفائض. وأوضح جهاد أن «أغلب الرقع الاستكشافية المرشحة للتنافس هي رقع استكشافية غازية، بالتالي هذا سيدعم قطاع الطاقة في العراق»، مؤكداً أن «وزارة النفط حقّقت خطوات مهمة في مشروعات الاستثمار الأمثل للغاز في محافظة ميسان بواقع 300 مليون قدم مكعبة قياسية، وفي محافظة ذي قار - الناصرية والغراف، بواقع 200 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولفت إلى أن «العقود التي أبرمتها الوزارة بخصوص حقل نهران عمر ستوفر 300 مليون قدم مكعبة قياسية على مرحلتين، أما العقد مع (توتال) فسيوفر 600 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً». وأوضح أن «جولة التراخيص الخامسة ستحقق أكثر من 800 مليون متر مكعب قياسي أو مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، إضافة إلى جهد شركة غاز البصرة حيث وصل استثمار الغاز إلى 1200 مليون قدم مكعبة قياسية باليوم».

ومضى بالقول: «من المؤمل إضافة 200 مليون قدم مكعبة قياسية هذا العام، بالتالي يهدف العراق في المجموع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لدعم قطاع الطاقة والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي».

العراق يتوقف عن تصدير النفط إلى الأردن

إلى ذلك، أعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية في الأردن الأسباب التي أدت إلى توقّف استيراد النفط العراقي، الذي حدث خلال شهر مايو الحالي. وقالت، في بيان، إنَّ توقُّف الواردات يتزامن مع انتهاء العمل بمذكرة التفاهم لتجهيز النفط الخام، الموقّعة بين حكومتي البلدين.

وكانت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية وقّعت مع وزارة النفط في العراق اتفاقية لتجهيز النفط الخام وتصديره إلى المملكة، وذلك بتاريخ 4 مايو من العام الماضي 2023.

وقالت مديرة النفط والغاز الطبيعي في وزارة الطاقة الأردنية، إيمان عواد: «إننا خاطبنا وزارة النفط العراقية للموافقة على تمديد مذكرة التفاهم لمدة 3 أشهر إضافية، وبالشروط التعاقدية نفسها».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

وزير النفط العراقي: ملتزمون باتفاق خفض الإنتاج لـ«أوبك»

أعلن وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، يوم الأحد، التزام العراق باتفاق خفض الإنتاج الطوعي لمنظمة «أوبك»، فيما أشار إلى أن ما يثار حول عدم التزامه عارٍ عن الصحة.

وقال عبد الغني لوكالة الأنباء العراقية إن «وزارة النفط تؤكد التزامها باتفاق خفض الإنتاج في (أوبك)»، لافتاً إلى أن «الوزارة حريصة على تعاون الدول الأعضاء والعمل على تحقيق المزيد من الاستقرار في السوق النفطية العالمية من خلال الاتفاق على برامج الخفض الطوعي».

وأضاف أن «العراق يؤكد دوره في مجموعة (أوبك بلس)، وبالتالي يحرص على الالتزام بالاتفاق»، مشيراً إلى أنه «سبق وأن أكد العراق التزامه بالاتفاق وأعلن عن برنامجه التصديري والإنتاجي للفترة من يونيو (حزيران) الى نهاية العام».

وذكر أنه «تم وضع برنامج للتعويض عن الزيادة في كميات الإنتاج الحاصلة خلال الفترة الماضية»، لافتاً إلى أنه «ما تمت إثارته بشأن عدم التزام العراق بالخفض الطوعي غير دقيق».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«قطر للطاقة» تستحوذ على 40 % في منطقتين استكشافيتين قبالة السواحل المصرية

وقعت كل من شركة «قطر للطاقة» المسؤولة عن صناعة وإنتاج النفط والغاز في الدولة، وشركة «إكسون موبيل» العالمية للمنتجات البترولية، اليوم (الأحد)، اتفاقية استحواذ على منطقتين استكشافيتين قبالة السواحل المصرية.

ووفق بيان للشركة، ستحصل «قطر للطاقة» على حصة تبلغ 40 في المائة من اتفاقية الامتياز لمنطقتي «القاهرة» و«مصري» البحريتين، بموجب بنود الاتفاقية التي ستخضع للموافقات الحكومية الرسمية المعتادة، بينما ستحصل «إكسون موبيل» (المشغّل) على الحصة المتبقية والبالغة 60 في المائة.

وقال وزير الطاقة والرئيس التنفيذي للشركة المهندس سعد الكعبي، إن الاتفاقية ستعزز من وجود «قطر للطاقة» في مصر، كما تدعم برنامج قطر للاستكشاف الدولي. وأضاف: «نتطلع إلى العمل مع شريكتنا الاستراتيجية (إكسون موبيل)، والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، ووزارة البترول والثروة المعدنية المصرية في هذه المنطقة الواعدة». يذكر أنه تم منح منطقتي «القاهرة» و«مصري» الاستكشافيتين لشركة «إكسون موبيل» في يناير (كانون الثاني) عام 2023، وتبلغ مساحة المنطقتين نحو 11.4 ألف كيلومتر مربع، في مياه تتراوح أعماقها بين 2 إلى 3 آلاف متر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

مسؤول رفيع في «النفط العراقية» لـ«الشرق الأوسط»: ما نقل عن الوزير خاطئ

استبعد مصدر رفيع المستوى في وزارة النفط العراقية أن يكون وزير النفط العراقي حيان عبد الغني أبدى في تصريحات يوم السبت رفض بغداد دعم تمديد خفض الإنتاج، وقال إن ما تم نقله عن الوزير كان خاطئاً. وتوقع المصدر لـ«الشرق الأوسط» أن تصدر الوزارة بياناً توضيحياً بشأن ما نقل عن عبد الغني.

وكانت كل من «بلومبرغ» و«رويترز» ذكرتا يوم السبت أن عبد الغني صرّح، خلال مؤتمر صحافي في بغداد أن العراق لن يدعم تمديد خفض إنتاج النفط خلال اجتماع «أوبك بلس» المرتقب، وأنه أوضح: «إننا لن نوافق على أي تجديدات لخفض الإنتاج في اجتماع (أوبك بلس) المقبل». وذكرت «بلومبرغ» أن عبد الغني قال إنه بلاده، ثاني أكبر منتج للنفط في «أوبك»، «قد نفّذت ما يكفي من تخفيضات الإنتاج»، مما يشير إلى أن بغداد ترفض التمديد.

ومن المقرر أن يجتمع أعضاء تحالف «أوبك بلس»، في مطلع شهر يونيو (حزيران) المقبل لاتخاذ قرار بشأن إنتاج النفط خلال الربع الثالث من العام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«زينهوا» الصينية تفوز باستثمار حقل أبو خيمة النفطي في المثنى بالعراق

أعلنت وزارة النفط العراقية يوم الأحد، فوز شركة «زينهوا» الصينية بترخيص استثمار حقل أبو خيمة النفطي في محافظة المثنى.

وقالت الوزارة في بيان إن حقل أبو خيمة النفطي، المكتشف عام 1975، يقع بالقرب من الحدود العراقية السعودية، ويضم بئراً واحدة، بمساحة 1809 كيلومترات مربعة.

وأضافت أن الشركات التي تقدمت للفوز بالترخيص كانت «زينهوا» الصينية و«جيو جاد» الصينية أيضاً.

كما أعلنت وزارة النفط العراقية فوز شركة «سينوك» الصينية باستثمار الرقعة الاستكشافية رقم 7 والتي تمتد على مساحة 6300 كيلومتر مربع عبر محافظات الديوانية وبابل والنجف وواسط والمثنى.
وكان العراق أعلن السبت إطلاق جولة التراخيص الخامسة التكميلية والجولة السادسة لعمليات استكشاف النفط والغاز.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني إن الجولة الجديدة تشمل 29 مشروعاً للحقول والرقع الاستكشافية النفطية والغازية موزعة بين 12 محافظة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نمو صافي ربح «السعودية للكهرباء» ٨٦,٩ ٪ إلى ٢٣٩ مليون دولار في الربع الأول

الشرق الأوسط

نما صافي ربح «الشركة السعودية للكهرباء» 86.9 في المائة على أساس سنوي إلى 897 مليون ريال (239 مليون دولار) في الربع الأول من العام الحالي، بفضل ارتفاع الإيرادات ونمو قاعدة الأصول، فضلاً عن ارتفاع إيرادات شركة «ضوئيات» التابعة لها، وانخفاض تكاليف التمويل.

وقالت «السعودية للكهرباء» في بيان إلى السوق المالية السعودية (تداول)، إن الإيرادات زادت 18.5 في المائة على أساس سنوي إلى 15.9 مليار ريال في الربع الأول من العام الحالي، بفضل ارتفاع الإيراد المطلوب المعترف به، نتيجة لارتفاع معدل العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال (العائد التنظيمي) ونمو قاعدة الأصول المنظمة.

وعزت «كهرباء السعودية» ارتفاع الإيرادات إلى عدة أسباب، منها نمو الإيراد المطلوب المعترف به خلال الربع الأول من العام الحالي نتيجة ارتفاع معدل العائد التنظيمي الموزون لتكلفة رأس المال (العائد التنظيمي) ونمو قاعدة الأصول المنظمة، ونمو الطلب على الطاقة الكهربائية واستمرار النمو في قاعدة المشتركين، بجانب إيرادات جديدة تخص تطوير مشروعات إنشاء محطات وخطوط نقل لصالح عملاء الشركة، كما ارتفعت إيرادات «شركة ضوئيات» نتيجة لنمو المشتركين بخدمة الألياف الضوئية للمنازل.

وذكرت الشركة أنها سجلت نمواً في الأرباح بفضل ارتفاع حصتها في الاستثمارات المسجلة بطريقة حقوق الملكية، وانخفاض مخصص الذمم المدينة لمستهلكي الكهرباء نتيجة لتحسن التحصيل وموسمية المبيعات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رئيس الوزراء الروسي يبقي على ألكسندر نوفاك نائباً له

اقتصاد الشرق

قدم رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين مقترحاته إلى المشرعين بشأن أعضاء الحكومة الجديدة، والتي تتضمن الإبقاء على ألكسندر نوفاك نائباً له مكلفاً بالطاقة. ويشغل نوفاك، البالغ من العمر 52 عاماً، منصب نائب رئيس الوزراء منذ عام 2020، وكان قبل ذلك وزيراً للطاقة منذ عام 2012. ويمثل نوفاك روسيا في المحادثات مع منظمة البلدان المصدرة للبترول منذ عام 2016، كما ساعد في صياغة اتفاقية التعاون التاريخية بين "أوبك" والدول خارج المجموعة من أجل التوصل إلى تنسيق بشأن الإنتاج ومنع تخمة المعروض، بما في ذلك الاتفاق على تخفيضات الإنتاج التاريخية في عام 2020.

وفي حالة موافقة "الدوما"، مجلس النواب بالبرلمان الروسي، فسيتولى نوفاك الإشراف على المهام الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك وضع إجراءات لمواجهة العقوبات الدولية، إضافة إلى حقيبة وزارة الطاقة التي يشغلها، وفقاً للبيان الذي نُشر على الموقع الإلكتروني للحكومة مساء أمس السبت.

وذكر البيان أن النائب الأول لرئيس الوزراء بالإنابة أندريه بيلوسوف، الذي عمل سابقاً في القضايا الاقتصادية، انتقل إلى منصب جديد.

وذكر بوريس بيلياكوف، المتحدث باسم ميشوستين، في البيان، أن نوفاك يتمتع بالخبرة الإدارية اللازمة، حيث تولى لفترة طويلة القضايا الاقتصادية والمالية في مناصب مختلفة، سواء في قطاع الأعمال أو في الخدمات البلدية والعامة. ومن المقرر أن يصوت مجلس الدوما على نواب رئيس الوزراء في 13 مايو الجاري، وعلى الوزراء في 14 مايو.

إعادة تعيين رئيس الوزراء

كانت الحكومة الروسية قدمت استقالتها رسمياً بعد تنصيب الرئيس فلاديمير بوتين لولاية خامسة يوم الثلاثاء الماضي. وصوت المشرعون يوم الجمعة على إعادة تعيين ميشوستين رئيساً للوزراء بعد أن رشحه بوتين للاستمرار في المنصب الذي يشغله منذ أكثر من أربع سنوات. يبدأ بوتين، الذي يحكم روسيا منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فترة ولاية جديدة مدتها ست سنوات بعد أن حصل على نسبة تصويت قياسية بلغت 87% في الانتخابات الرئاسية التي شهدت سيطرة مشددة في مارس الماضي، حيث لم يواجه فيها أي منافسة جدية. ويعد بوتين البالغ من العمر 71 عاماً أطول حاكم للكرملين منذ عهد الدكتاتور السوفييتي جوزيف ستالين.

اقترح رئيس الوزراء تعيين دينيس مانتوروف، القائم حالياً بأعمال نائب رئيس الوزراء المشرف على الصناعات التحويلية، نائباً أول له. فيما اقترح إعادة تعيين وزيري المالية والاقتصاد، كما كان متوقعاً على نطاق واسع.

وفي حال الموافقة، سيستمر أنطون سيلوانوف، البالغ 61 عاماً، في منصب وزير المالية، وهو تكنوقراطي ساعد في إبقاء الاقتصاد الروسي الذي تعرض للعقوبات متماسكاً أثناء تحوله إلى اقتصاد حرب. وهو يشغل هذا المنصب منذ عام 2011. فيما سيتولى مكسيم ريشيتنيكوف، 44 عاماً، منصب وزير الاقتصاد الذي يشغله منذ عام 2020.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزير النفط لـ"الشرق": العراق لم يأخذ حصته الحقيقية من الإنتاج

اقتصاد الشرق

أكد وزير النفط حيان عبد الغني لـ"الشرق" أن العراق، الذي يمثل ثاني أكبر منتج للبترول ضمن دول منظمة أوبك؛ "لم يأخذ حصته الحقيقية من إنتاج النفط الخام"، موضحاً أن القدرة الإنتاجية لبلاده حالياً "أكثر من 5.5 مليون برميل يومياً، لكن الحصة التي حُددت لنا من أوبك هي 4 ملايين برميل يومياً فقط".

كلام عبد الغني جاء على هامش المزايدة الحكومية، المنعقدة في بغداد خلال يومي السبت والأحد، لترسية 29 مشروعاً للحقول والرقع الاستكشافية النفطية والغازية، موزعة على 12 محافظة عراقية، ضمن جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة الخاصة بالحقول النفطية والغازية.

وزير النفط أكّد لـ"الشرق" أن العراق في تنسيق مع دول أوبك؛ و"نحن حريصون كل الحرص على وحدة أوبك، وكذلك على استقرار الأسعار العالمية للنفط بما يخدم المنتج والمستثمر والمستورد أيضاً".

وفي وقتٍ لاحق اليوم، أعلن عبد الغني في حديث لوكالة الأنباء العراقية عن التزام بلاده باتفاق خفض الإنتاج الطوعي لمنظمة أوبك. مضيفاً أن "العراق يؤكد دوره في مجموعة أوبك+ وبالتالي يحرص على الالتزام بالاتفاق". وأوضح أن "ما تمّت إثارته بشأن عدم التزام العراق بالخفض الطوعي غير دقيق".

كان العراق وكازاخستان قدما خططهما لتعويض الكميات التي تجاوزا فيها حصص إنتاج النفط المحددة لهما ضمن اتفاق "أوبك"، كما تعهدا بتعويض كافة فروق الإنتاج البالغة 991 ألف برميل يومياً بنهاية 2024، بحسب أمانة أوبك مطلع شهر مايو الحالي.

وأوضحت "أوبك" حينها أن العملية تهدف إلى "مشاركة خطط العراق وكازاخستان للتعويض عن كميات الإنتاج الزائدة المعلقة لأشهر يناير وفبراير ومارس 2024، والتي بلغ إجماليها حوالي 602 ألف برميل يومياً للعراق، و389 ألف برميل يومياً لكازاخستان".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية.. قدرات غير مستغلة لتنويع مزيج الكهرباء

تبرز الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية ضمن المصادر غير المستغلة التي يمكن أن تسهم بصورة أساسية في تنويع مزيج الكهرباء للمملكة وتقليل الانبعاثات.

وتستهدف السعودية، بحلول عام 2030، التخلص من استعمال الوقود السائل في مزيج توليد الكهرباء، والاعتماد على الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي بنسبة 50% لكل منهما.

ورغم أن نسبة الطاقة المتجددة تبلغ 1% بمزيج الطاقة السعودي حاليًا، فإن سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة قفزت بنهاية العام الماضي إلى 2.689 غيغاواط، مقابل 0.843 غيغاواط في 2022، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن).

ومنذ عقود يعتمد قطاع الكهرباء في السعودية على الهيدروكربونات لتوليد الكهرباء، بدعم من وفرتها وتكلفتها الرخيصة، وسط تصدُّر أنظمة التكييف ومحطات تحلية المياه أكثر القطاعات استهلاكًا للكهرباء.

محاولات تجريبية للطاقة الحرارية الأرضية

أدى الاعتماد على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء إلى تداعيات بيئية كبيرة جعلت القطاع مُسهِمًا رئيسًا في انبعاثات الكربون، وهو ما دفع البلاد منذ عام 2016 إلى تنفيذ إصلاحات تهدف للتحول إلى مستقبل مستدام منخفض الكربون.

ويرى تقرير حديث صادر عن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية "كابسارك" أن تحقيق أهداف المملكة المدرجة في برنامج الاقتصاد الدائري للكربون يتطلب تحولًا هيكليًا في أنظمة الطاقة، خصوصًا في قطاعَي الكهرباء والنقل.

ويستلزم ذلك نشر العديد من تقنيات توليد الكهرباء منخفضة الكربون، ومنها الطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية، وكذلك احتجاز الكربون وتخزينه واستعماله.

ورغم إمكانات الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية، فإنها لم تجد الاهتمام نفسه الذي حظيت به تقنيات الطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية، إذ لم تشهد البلاد -حتى الآن- إلّا محاولتين لاستكشافها.

وكانت البئر الأولى بالقرب من حرة رهط شرق المدينة المنورة التي أشارت إلى وجود منطقة مثالية ومحتملة لإنتاج الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

بينما شهد فبراير/شباط 2024 بدء حفر بئر استكشافية ثانية للطاقة الحرارية الأرضية في حرم جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية ضمن مشروع تجريبي للاستفادة منها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عامل يساعد على انتشارها في السعودية

ما تزال الطاقة الحرارية الجوفية غير مستغلة بصورة كبيرة عالميًا 0.36%- فقط من مزيج الطاقة العالمي- رغم إمكاناتها، واحتواء لُب الأرض على طاقة حرارية هائلة تضاهي حرارة الشمس معزولة بواسطة صخور صماء.

ومن أبرز العوامل المهمة التي قد تسهم في دعم نشر الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية هو أن الأساليب والتقنيات المطلوبة لاستكشافها واستخراجها هي المستعملة نفسها في قطاع النفط والغاز الذي تتميز به المملكة، وتمتلك فيه خبرة تمتد لعقود.

ومنذ عام 2016، كان هناك اهتمام متزايد من قطاع النفط والغاز العالمي بتطوير الطاقة الحرارية الأرضية، بالتزامن مع تنفيذ اتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، إذ يمكن استعمالها في توليد الكهرباء والتدفئة.

ويؤكد كابسارك أن الطاقة الحرارية الأرضية تتنافس مع الطاقة المتجددة الأخرى في توفير مصادر طاقة محلية منخفضة الكربون وفاعلة من حيث التكلفة؛ الأمر الذي يجعلها خيارًا جذابًا لمبادرات إزالة الكربون من قطاع الطاقة.

وتأتي كينيا من أبرز الدول التي عملت على استغلال مواردها من الطاقة الحرارية الجوفية، لترتفع حصتها في القدرة المركبة لتوليد الكهرباء إلى 30% عام 2022، مقابل 6% عام 2000.

ويرصد الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- قائمة أكبر الدول المنتجة للطاقة الحرارية الأرضية عالميًا

إمكانات الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية

يشير تقرير كابسارك إلى أن المنطقة الغربية في السعودية تتمتع بخصائص جيولوجية تدلّ على وجود موارد للطاقة الحرارية الجوفية، ترتبط بأنشطة زلزالية وبركانية تتكون من 11 منطقة.

وتُعرف تلك المناطق باسم "الحرَّات"، وبها أكثر من 2500 بركان خامد والعديد من الينابيع الحارة، التي سجّل بعضها متوسط درجات حرارة 80 درجة مئوية، كما تتميز المنطقة الممتدة من جازان إلى الجنوب بمعدلات تغيّر أعلى في درجات الحرارة.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن السعودية تستطيع إضافة 1 غيغاواط من الطاقة الحرارية الجوفية بحلول عام 2035؛ الأمر الذي يساعدها على الوفاء بالتزامها بإنتاج 50% من الكهرباء عبر المصادر المتجددة.

ورغم تلك التقديرات، لم تصل حملات الاستكشاف والحفر في السعودية، التي اقتصرت حتى الآن على محاولتين، إلى أرقام دقيقة وموثوقة للموارد الحرارية الجوفية والاحتياطيات.

ومن المقرر -بحسب التقرير- في حالة نجاح المشروع الاستكشافي بجامعة الملك عبدالله والتقييمات الأخرى، حفر سلسلة من آبار الإنتاج والحقن للوصول إلى درجات حرارة 150 و175 درجة مئوية، لتقييم أنظمة الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية.

وفي السياق نفسه، توفر آبار النفط والغاز -خصوصًا المستنفدة والمتروكة- درجة الحرارة المطلوبة لاستعمالات الطاقة الحرارية الجوفية، وهو ما تتميز به المنطقة الشرقية في السعودية التي تتكون من تشكيلات رسوبية تعرف باسم "الصفيحة العربية".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السبب وراء عدم الاهتمام

لم تجد الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية -حتى وقت قريب- ما تستحقه من اهتمام، مقارنة بالتقنيات الأخرى من مصادر الطاقة المتجددة واحتجاز الكربون وغيره، وهو ما أرجعه التقرير إلى عوامل عديدة، في مقدّمتها الفهم المحدود للطاقة الحرارية وفوائدها ومزاياها.

ويؤكد التقرير -الذي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة- أن التقييم الدقيق لموارد السعودية من الطاقة الحرارية الأرضية ووضع خرائط دقيقة لها غير ممكن حاليًا، بسبب البيانات القليلة المتوفرة.

ويمكن الاعتماد على الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية بصفتها حلًا واعدًا ومكملًا للطاقة الشمسية والرياح في الحالات التي يمكن أن يكون توليد الكهرباء منهما منخفضًا وقت ارتفاع الطلب.

ورغم زخم مشروعات الطاقة المتجددة في السعودية التي يجري تطويرها، ومعظمها بمجال الطاقة الشمسية والرياح بقدرة تصل إلى 23.7 غيغاواط، فإن تلك المشروعات تؤثّر في استقرار الشبكة بسبب طبيعتها المتقطعة؛ ما يتطلب معها استعمال تقنيات تخزين الكهرباء.

وحتى تقنيات تخزين الكهرباء ما تزال قيد التطوير، وتواجه تحديات تشمل ارتفاع التكلفة الأولوية ومشكلات أخرى متعلقة بالتقنية المستعملة والعمر الافتراضي وكفاءة طرق التحزين.

ومن هناك تبرز الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية حلًا مكملًا ثابتًا ومنخفض التكلفة، يمكن استعماله -على سبيل المثال- في محطات تحلية المياه التي تعدّ أحد القطاعات كثيفة استهلاك الطاقة في المملكة.

توصيات التقرير

دعا كابسارك إلى دراسة برامج نشر الطاقة الحرارية الأرضية الناجحة في الأسواق الناشئة -مثل إندونيسيا وكينيا وتركيا-؛ بهدف توفير رؤية قيمة لتطوير إستراتيجيات وطنية لهذا المصدر وقياس الأداء.

ويؤكد كابسارك أن الاستثمار في البحوث الاستكشافية وحملات الحفر ضروري لفهم الإمكانات الكاملة لتوليد الكهرباء من الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية، مشددًا على ضرورة السعي لتطوير التقنيات المبتكرة لاستخراج هذا النوع من الطاقة واستهلاكها محليًا.

ويمكن أن تسهم خبرات عملاقة النفط السعودية شركة أرامكو في مجال الحفر بتعزيز عمليات التنقيب عن الطاقة الحرارية الجوفية وتسريعها وتطويرها، ومع ذلك فإن هناك ضرورة لإشراك العديد من الأطراف الفاعلة في السوق، وليس الاعتماد على أرامكو فقط.

وأرجع التقرير ذلك إلى تعزيز القدرة التنافسية بدلًا من مخاطر تركيز السوق الناتجة عن الاعتماد على شركة واحدة؛ الأمر الذي يقلل التكلفة الإجمالية المستوية للكهرباء المستمدة من الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية.

كما دعا إلى تشريع اللوائح وتقديم الحوافز لتشجيع الشركات على إدخال التقنيات للسوق المحلية، وتسهيل اعتماد المستهلكين النهائيين لها؛ بهدف حوكمة البيئة والموارد.

ويشير التقرير إلى أن التطورات الأخيرة في التشريعات التعدينية يمكن الاستفادة منها في توفير بيئة مواتية لاستكشاف الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية، والاستثمار فيها، وتسريع نشرها على نطاق واسع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى